متطلبات تطوير وتفعيل الزراعة التعاقدية في مصر

Requirements for the development and activation of contract farming in Egypt

إعداد

مي محمد حسين محمد

إشراف

أ.د / سمير عريقات

لاستكمال متطلبات

الحصول علي الماجستير المهني " التخطيط للتنمية المستدامة "

2022

ملخص البحث

استهدف البحث التعرف علي الوضع الراهن للزراعة التعاقدية في مصر ودراسة بعض التجارب الدولية التي نجحت في تطبيق نظام الزراعة التعاقدية من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي, تم التركيز علي تجربة دولتي كينيا, الصين, واستخلاص بعض الأساليب التي اتبعتها هذه الدول في تفعيل الزراعة التعاقدية والتي تضمنت: أهمية وضوح الشروط الخاصة بالعقد, وضمان التسويق النهائي للمحاصيل المنتجة, وأن تكون هذه العقود ضمان للمزارعين لدي البنوك للحصول علي القروض, وضمان تأمين الإنتاج من المخاطر المختلفة, وتعزيز دور الجمعيات التعاونية من خلال التنسيق بين متطلبات المشتري والمزارع,تقديم الخدمات الإرشادية للمزارعين, وأهمية توفير المدخلات, الدعم المالي للمزارعين, تطبيق أنظمة لتتبع الجودة لجميع مراحل الزراعة, كما استهدف البحث التعرف علي متطلبات تطوير وتفعيل الزراعة التعاقدية في مصر وفقا لهذه التجارب حيث تم استخلاص بعض المتطلبات التنظيمية, متطلبات خاصة بمركز الزراعات التعاقدية, متطلبات خاصة بدور الجمعيات التعاونية.

الكلمات الدالة: الزراعة التعاقدية, الإرشاد الزراعي, الجمعيات التعاونية.

Summary

The research aimed to identify the current situation of contract farming in Egypt, study of some international experiences that succeeded in implementing the contract farming system through using the descriptive analytical method, focusing on the experience of the two countries of Kenya, China, and extracting Some of the methods that have followed in activating contract farming, such as: the clarity of the terms of the contract, and ensuring the final marketing of the produced crops, these contracts are a guarantee for farmers with banks to obtain loans, Ensuring production is secured from various risks, and strengthening the role of cooperative societies through coordination between the requirements of the buyer and the producer, providing extension services to the farmers and the importance of providing inputs and financial support to farmers, create quality tracking systems for all stages of cultivation, and the research also aimed to identify the requirements for developing contract farming in Egypt according to these experiences, where some organizational requirements were extracted, requirements for the center of contract farming, requirements for the role of associations cooperative.

Keywords: contract farming, agriculture extension, cooperative society

الموضوع	الصفحة
المقدمة	4
مشكلة البحث	4
أهداف البحث	5
تساؤلات البحث	5
أهمية البحث	5
منهج البحث	6
المراجع ومصادر البيانات	6
الفصل الأول: الزراعة التعاقدية (الإطار النظري)	7
1-1 مفهوم الزراعة التعاقدية	7
1-2 مزايا الزراعة التعاقدية	7
1-3 مشكلات الزراعة التعاقدية	10
1-4 الإطار القانوني للزراعة التعاقدية	11
الفصل الثاني: الوضع الراهن للزراعة التعاقدية في مصر	13
2-1 الوضع الراهن للزراعة التعاقدية في مصر	13
2-2 التحديات التي تواجه الزراعة التعاقدية في مصر	13
2-3 قانون مركز الزراعات التعاقدية في مصر	15
2-3-1 الانتقادات الموجهة للقانون	16
2-4 حالات الزراعة التعاقدية في مصر	17
2-4-1 الزراعة التعاقدية لإنتاج التقاوي	17
2-4-2 الزراعة التعاقدية للمحاصيل الزيتية	18
2-4-3 الزراعة التعاقدية للسكر	20
الفصل الثالث: الزراعة التعاقدية (تجارب دولية)	24
3-1 بعض التجارب الدولية الناجحة في الزراعة التعاقدية	24
3-1-1 الزراعة التعاقدية في كينيا	24
3-1-2 الزراعة التعاقدية في الصين	26
3-2 الدروس المستفادة من تجارب الزراعة التعاقدية في العالم	31

الموضوع	الصفحة
الفصل الرابع: متطلبات تطوير وتفعيل الزراعة التعاقدية في مصر	32
4-1 المتطلبات التنظيمية	32
4-1-1 متطلبات كتابة عقود الزراعة التعاقدية	32
4-1-2 متطلبات التسعير في الزراعة التعاقدية	33
4-1-3 متطلبات خاصة بمدخلات الإنتاج	33
4-1-4 متطلبات خاصة بالمزارعين	34
4-1-5 متطلبات خاصة بتسوية المنازعات	34
4-2 متطلبات خاصة بمركز الزراعات التعاقدية	34
4-3 متطلبات خاصة بدور الجمعيات التعاونية	36
المراجع	38

المقدمة:

يعتبر الأمن الغذائي أحد أوجه الأمن القومي للدولة حيث تم تعريفه خلال المؤتمر العالمي للغذاء عام 1974 بأنه مدي توافر الغذاء الكافي خلال كل الأوقات, غذاء ذو قيمة غذائية عالية, متنوع, متوازن, وفي ظل المتغيرات الدولية التي طرأت علي العالم لعل أبرزها جائحة كورونا, الأزمة الروسية الأوكرانية والتحديات التي يشهدها العالم والتي تؤثر علي الأمن الغذائي للدولة, يتحتم معه ضرورة إيجاد وتفعيل السياسات والآليات اللازمة لتأمين الاحتياجات الآمنة من السلع الغذائية, وزيادة المخزون الاستراتيجي منها.

هذا وفي إطار سعي الدولة لزيادة الإنتاجية الزراعية والمساحات المزروعة وتقليل الفجوة الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي للمحاصيل الزراعية الإستراتيجية, أولت الدولة في السنوات الأخيرة الاهتمام بالزراعة التعاقدية لعدد من المحاصيل مثل الزيوت وبنجر السكر والتي يلتزم فيها المزارع بتوريد كمية ونوع معين من المحصول للمشتري مقابل دفع سعر معين للمزارع وغالبا ما يقدم المشتري المشورة الفنية والمدخلات وتخصم تكلفة هذه المدخلات من الإيرادات التي يحصل عليها المزارع بمجرد بيع المنتج الي المشتري.

وفي العالم نجح عدد من الدول في تطبيق الزراعة التعاقدية, واستطاعت من خلاله تحقيق تقدم كبير في القطاع الزراعي, وكل تجربة ناجحة في حد ذاتها لها إيجابيات وسلبيات يمكن الاستفادة من نقاط القوة الخاصة بها, وتجنب نقاط الضعف في إطار تطوير وتفعيل الزراعة التعاقدية في مصر.

مشكلة البحث:

تتسم الزراعة التعاقدية في مصر بالعديد من المزايا إلا إنها تواجه عدد من المعوقات منها ما يتعلق بالوعي, والتنسيق مثل تأخير التسليم أو الدفع وتحديد الجودة, فضلا عن مشكلات التمويل, والتسعير, وتركيزها علي الحيازات الكبيرة وغيرها من التحديات التي تؤثر علي مدي نجاحها والتوسع فيها, وتأتي مشكلة البحث في إطار غياب تفعيل دور الزراعة التعاقدية في مصر في غالبية المحاصيل علي النحو الذي يحقق نسب مرضية من الاكتفاء الذاتي لهذه المحاصيل ولاسيما المحاصيل الإستراتيجية , الأمر الذي يتطلب معه تطبيق عدد من المتطلبات لتفعيل الزراعة التعاقدية وإنجاحها في مصر من خلال تناول تجارب بعض الدول لاستخلاص الدروس المستفادة التي يمكن أن تستعين بها مصر في تطبيق تجربتها نحو استخدام الزراعة التعاقدية للتوسع في المساحات المنزرعة من المحاصيل الزراعية.

أهداف البحث:

1- التعرف علي مفهوم الزراعة التعاقدية ومزاياها والمشكلات التي تواجهها والإطار القانوني لها.

2- التعرف علي الوضع الراهن للزراعة التعاقدية السائدة في مصر.

3- التعرف علي أفضل التجارب الدولية في الزراعة التعاقدية.

4- التعرف علي متطلبات تطوير وتفعيل الزراعة التعاقدية في مصر وفق أفضل الممارسات العالمية.

تساؤلات البحث:

1- ما هو مفهوم الزراعة التعاقدية؟

2- ما هي أهم مزايا الزراعة التعاقدية والمشكلات التي تواجها والإطار القانوني لها؟

3- ما هو الوضع الراهن للزراعة التعاقدية في مصر؟

4- ما هي أفضل التجارب الدولية في الزراعة التعاقدية؟

5- ما هي متطلبات تطوير الزراعة التعاقدية في مصر, وفق أفضل الممارسات العالمية؟

أهمية البحث:

تأتي أهمية الزراعة التعاقدية في مصر في إطار اتجاه الدولة المصرية لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة التي نصت عليها رؤية مصر 2030, حيث أن الزراعة التعاقدية لها دور هام وأساسي في تطوير قطاع الزراعة, وزيادة الإنتاجية المستدامة للمنتجات الزراعية من خلال مدخلات الإنتاج والإرشادات الفنية التي يتم تقديمها الي المزارعين, وضمان تسويق المحاصيل من خلال التعاقد مع المزارعين علي المحصول قبل زراعته وتحديد السعر والكمية المقرر التعاقد عليها مما يحقق عائد مناسب للمزارعين, ودعم المنتج المحلي والمشروعات الزراعية, وتنمية الصادرات الزراعية وتعزيز قدرتها التنافسية, وتقليل فاتورة الاستيراد مما يساهم في رفع نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي.

وتكمن أهمية البحث في استعراض الوضع الراهن للزراعة التعاقدية لبعض المحاصيل في مصر وعرض بعض التجارب الدولية في مجال الزراعة التعاقدية والوقوف علي جوانب القوة ونقاط الضعف الخاصة بها للاستفادة منها في إنجاح الزراعة التعاقدية في مصر.

منهج البحث:

يعتمد البحث علي المنهج الوصفي التحليلي لتوصيف الظاهرة محل الدراسة, مع إجراء عدد من المقابلات مع بعض خبراء مركز الزراعات التعاقدية.

المراجع ومصادر البيانات:

اعتمد البحث علي عدد من المراجع ومصادر البيانات المتوفرة لدي كل من:

1- مركز الزراعات التعاقدية.

2- الأبحاث والدراسات السابقة المنشورة ذات الصلة بموضوع البحث.

3- شبكة المعلومات الدولية (الانترنت).

4- الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء.

5- النشرات الاقتصادية المختلفة التي تصدرها وزارة الزراعة.

الفصل الأول: الزراعة التعاقدية

1-1 مفهوم الزراعة التعاقدية:

تعرف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) الزراعة التعاقدية بأنها إنتاج زراعي يتم وفقا لإتفاق يتم بين المشتري والمزارع, تحدد بموجبه شروط إنتاج وتسويق المنتجات زراعية, وعادة ما يلتزم المزارع بتوريد كميات متفق عليها من منتج زراعي محدد, وينبغي أن تستوفي المنتجات معايير الجودة التي يحددها المشتري ويتم إنتاجها في الوقت الذي يحدده المشتري, وفي المقابل فإن المشتري يلتزم بشراء المنتج بأسعار محددة من قبل, وغالبا ما يقوم الطرف المشتري بدعم الإنتاج من خلال توفير المدخلات الزراعية والمعدات وتوفير المشورة الفنية والائتمان[1], وقد تخصم تكلفة المدخلات من إيرادات المزارع بمجرد بيع المنتج الي المشتري[2].

2-1 مزايا الزراعة التعاقدية:

1-2-1 مزايا الزراعة التعاقدية للمزارعين:

تتمثل مزايا الزراعة التعاقدية للمزارعين في كل من:

- ضمان تسويق الإنتاج من خلال التزام المشتري بشراء الإنتاج وفقا لشروط مسبقة محددة في العقد.
- ضمان حصول المزارع علي سعر مجزي ومتفق عليه مسبقا بين طرفي التعاقد مقابل بيع المنتجات الزراعية مما يؤدي الي طمأنة المزارع في الحصول علي حقوقه حيث أن هناك مشتري مضمون.
- تحسين فرص وصول إنتاج صغار المزارعين إلي الأسواق المحلية والخارجية مما يحقق ارتفاع الكفاءة التسويقية للمنتجات[3].
- توفير معلومات كافية للمزارعين حيث أن الفلاح كان يتخبط قبل اختيار نوع المحصول الذي سيزرعه وهو ما يؤدي إلى تعارض بين حجم المعروض والطلب عليه.
- بعض التعاقدات تتيح عدد من التسهيلات للمزارعين تمكنهم من تنويع إنتاجهم وزراعة محاصيل جديدة لا يمكن زراعتها بدون هذه التسهيلات[4].

---

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة, الزراعة التعاقدية من أجل شراكات أفضل بين المزارع وقطاع الأعمال, تجربة بنك التنمية الآسيوي في الصين, ترجمة مشروع تطوير الإرشاد الزراعي ونقل التكنولوجيا التابع لبرنامج التعاون الفني بين منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ووزارة الزراعة السعودية, الرياض, 2016.

[2] فايد, أمل عبد الرسول أحمد, (دكتور), حرحش, مها السيد عبد الحفيظ, (دكتور), الوضع الراهن للزراعة التعاقدية لمحصول بنجر السكر بالنوبارية والدور المرتقب للارشاد الزراعي فيها, جامعة دمنهور, كلية الزراعة, قسم الاقتصاد والإرشاد الزراعي والتنمية الريفية, 2016.

[3] عيسي, حسن ادم حسن, معارف واتجاهات المزارعين نحو الزراعة التعاقدية وأثرها على التنمية الريفية, دراسة ماجستير, جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا, كلية الدراسات العليا, قسم الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية, 2021.

- مراقبة الدولة للعقود المبرمة بين المزارع والمشتري, من خلال وجود جهات تحكيمية يتم الرجوع إليها في حالة وجود أي خلافات بين أطراف التعاقد[5].
- تمكين المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من الحصول علي القروض من قبل البنوك بضمان عقود الزراعة التعاقدية لتمويل المدخلات التي يحتاجونها.
- إمكانية التأمين علي العقود المبرمة من خلال شركات التأمين, حيث تقوم الشركة في حالة الإخلال بالعقود تعويض المتضرر بنسبة من قيمة العقد[6].
- توفر العقود للمزارعين فرص الحصول علي مجموعة كبيرة من الخدمات الإدارية والتقنية والفنية والإرشادية وتوفير مستلزمات الإنتاج للمزارعين من المشتري والتي لا يمكن الحصول عليها بدون هذه العقود.
- تتيح الزراعة التعاقدية للمزارعين تعلم العديد من المهارات تشمل استخدام الموارد الزراعية بكفاءة, والطرق السليمة لاستعمال الأسمدة وكميتها وتنفيذ النشاطات الحقلية وفقا لجداول زمنية محددة وتطبيق الممارسات الزراعية الجيدة وإتاحة الفرصة لاستخدام التقنيات الحديثة المتطورة في الزراعة مما تحقق معه زيادة في الإنتاجية, وضمان جودة المنتج, مما يؤدى لتحسين مستويات دخول المزارعين.
- تعفي المزارعين من الحاجة الي التفاوض مع وسطاء واقتصار الأمر علي الهيئات التسويقية الأساسية مما يؤدي الي انخفاض أرباح تلك الفئات مما يؤدي الي زيادة مستويات العائد الذي يحصل عليه المزارعون.

1-2-2 مزايا الزراعة التعاقدية للمشترين:

- تمكن العقود المشترين من معرفة وجدولة تسليم المنتجات في الوقت المناسب مما يؤدي الي تسهيل التحكم في الاستيراد من الأسواق الخارجية[7].
- الاستفادة من ارتفاع عدد المنتجين الزراعيين في الحصول علي شروط تعاقدية أفضل خاصة في ظل صغر حجم الأراضي الزراعية وارتفاع عدد الحائزين[8].
- خفض تكاليف النقل، حيث أن الطرف المشترى غالبا ما يقوم بنقل كميات اقتصادية كبيرة.

---

[4] عبد الجليل, هبة حسن وآخرون, دراسة تحليلية لمعارف واتجاهات الزراع نحو الزراعة التعاقدية فى محافظة الشرقية, جامعة الزقازيق, كلية الزراعة, قسم الاقتصاد الزراعي, 2019.

[5] سليمان, سرحان, (دكتور), محاضرة عن الزراعة التعاقدية, مديرية الزراعة بمحافظة كفر الشيخ, بتاريخ 2015/12/23.

[6] عامر، عادل, (3يوليو, 2016), رؤية قانونية للزراعة التعاقدية، جريدة دنيا الوطن,https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/408989.html.

[7] سرحان, سليمان, (دكتور), مرجع سابق.

[8] النفيلي, الحسيني أحمد الحسيني, حسين, محمد علي عبده, دراسة اقتصادية لتطبيق الزراعة التعاقدية في الانتاج الزراعي المصري (المزايا, المحددات, الية التطبيق),جامعة المنصورة, معهد بحوث الاقتصاد الزراعي, 2018.

- تقليل مخاطر التسويق التي يتعرض لها المنتجون, حيث أن الإنتاج يتم وفقا لآلية العرض والطلب[9].
- الارتقاء بمستوي جودة مواصفات المنتجات الزراعية عن طريق قيام المنتجين بتقديم مدخلات للانتاج من تقاوي, سلالات محسنة وبعض الإرشادات الفنية, ووضع اشتراطات في العقد تتضمن القيام بممارسات زراعية معينة سواء كان بعد أو قبل الحصاد, مما يؤدي الي زيادة الإيرادات التي يحصل عليها المشترون[10].
- إتاحة التعاقد المسبق لتصدير كميات من المنتجات الزراعية مما يساعد على الاستفادة من الفرص التسويقية المناسبة للأسواق الخارجية[11].

1-2-3 مزايا الزراعة التعاقدية للدولة:

- الحصول علي إنتاج المحصول بالكامل في أراضي لا يمكن الوصول إليها من قبل.
- تأمين الأسواق وضبط الأسعار من خلال تقليل المخاطر التي تتعرض لها الدولة فيما يتعلق بتقلبات العرض والطلب في الأسواق الخارجية[12].
- تساعد الزراعة التعاقدية علي تحقيق التكامل الرأسي والأفقي للزراعة المصرية من خلال التوسع في زراعة الأراضي, وتحسين الإنتاجية الخاصة بالمحاصيل وضمان جودة الإنتاج الزراعي.
- تعتبر وسيلة لجذب الاستثمار الأجنبي وتقليل العبء المالى على الحكومات، من خلال دخول القطاع الخاص في مجال تقديم الخدمات الزراعية[13].
- الحد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتفتت الحيازي عن طريق إمكانية تطبيق أسلوب التجميعات الزراعية.
- القدرة علي ربط البيئة الإنتاجية المحلية بالأسواق الخارجية بزيادة الوعي الإنتاجي بشروط ومتطلبات وصفات الجودة للمستهلك الخارجي مما يزيد من الميزة التنافسية للمنتج الزراعي المصري ورفع معدلات التصدير, وبناء علاقات مستدامة المصدرين وبين أصحاب الحيازات الصغيرة والمتوسطة.
- تطوير البنية الأساسية في الريف(مثل الطرق ومرافق الري ووحدات التخزين والتبريد ومراكز التجميع والفرز)[14].

---

[9] الغنام, عادل فهمي, عبد الله, أمير محمد, دراسة اتجاهات المزارعين نحو الزراعة التعاقدية بمنطقة البستان , قطاع النوبارية, مجلة الاسكندرية للتبادل العلمي, مجلد(32), العدد(3), الإسكندرية, يوليو- سبتمبر, 2011.

[10] عيسي, حسن ادم حسن, مرجع سابق.

[11] عامر, عادل, مرجع سابق.

[12] سليمان, سرحان, مرجع سابق.

[13] الجمعية العامة للأمم المتحدة، الحق في الغذاء، الدورة السادسة والستون، البند 69 (ب)- تقرير حقوق الانسان وحمايتها، أغسطس، 2011.

[14] الغنام, عادل فهمي, عبد الله, أمير, مرجع سابق.

1-3 مشكلات الزراعة التعاقدية:

تواجه الزراعة التعاقدية عدد من المشكلات تتمثل في:

- مشكلات التنسيق بين المزارع والمنتج مثل تأخير التسليم أو الدفع وتحديد الجودة....ألخ.
- ترتبط الزراعة التعاقدية بزيادة كمية الإنتاج لتنفيذ التعاقد مما يجعل المزارع يلجأ للاعتماد على السماد الكيمائي والمبيدات مما يؤثر على التربة وصحة الإنسان[15].
- تركز الزراعة التعاقدية بشكل مباشر على الزراعات الكبرى مما يؤدي إلي عدم قدرة المزارع ذو الحيازة الصغيرة على الاستفادة من المزايا والفرص بسبب ارتفاع التكاليف[16].
- التركيز على الإنتاج التجاري وزراعة محاصيل بعينها وخاصة إذا كانت محاصيل نقدية للتصدير مما يؤدي إلي انخفاض فرص إنتاج المحاصيل الغذائية ومن ثم قلة عرضها وارتفاع أسعارها[17].
- تكمن بها بعض المخاطر تتمثل في الفشل في الاستلام في التوقيت المناسب أو النوعية أو الكمية المطلوبة[18].
- الإعلان المتأخر لأسعار بعض السلع خاصة السلع الإستراتيجية.
- ضعف التمويل مما يحول دون تفعيل الزراعة التعاقدية وإمداد المزارعين بالدعم اللازم لهم.
- عدم تحديد الكيان الذي سوف يمثل المزارعين في التعاقدات عند إصدار التشريع.
- ينحصر النظر للزراعة التعاقدية في مرحلة استلام وتوريد المحصول فقط دون الأخذ في الاعتبار مراحل ما قبل التوريد وما بعد الحصاد[19].
- يمكن أن يجد المزارعون أنفسهم في بعض الأحيان على الجانب الخاسر في التعاقد فقد لا تدفع الشركة المتعاقدة السعر المتفق عليه لتسليم المنتجات في حالة انخفاض سعر المحصول, وقد تدعي أن نوعية المنتج دون المستوى المطلوب, في حين أن العقد لا يتضمن أي آلية لتسوية النزاع[20].
- عادة ما يكون صغار المزارعين في موقف تفاوضي أضعف فقد يكونون من الأميين أو يفتقرون الي المهارات اللازمة للدفاع بفعالية عن حقوقهم ومصالحهم في المفاوضات التعاقدية.

---

[15] عيسي, حسن ادم حسن, مرجع سابق.

[16] الجمعية العامة للأمم المتحدة، مرجع سابق.

[17] منظمة الأغذية والزراعة (الفاو),الخطوط التوجيهية لعمليات للزراعة التعاقدية المسؤولة، شعبة البنية الأساسية الريفية والصناعات الزراعية، 2015.

[18] عبد الجليل, هبة حسن وآخرون, مرجع سابق.

[19] همام, ناصر محمد عوض, دور الزراعة التعاقدية في تحقيق التكامل الرأسي للزراعة المصرية , جامعة المنصورة , معهد بحوث الاقتصاد الزراعي , 2017.

[20] فايد, أمل عبد الرسول أحمد, (دكتور), حرحش, مها السيد عبد الحفيظ, (دكتور), مرجع سابق.

- قد ينقض المزارعون العقد ويبيعون لمشترين آخرين لحاجتهم لأسعار أفضل, وأحيانا يسيء المزارعين استخدام المدخلات الموردة إليهم بالائتمان أو عدم تطبيق الشروط المتفق عليها المتعلقة بالكمية أو الجودة أو التسليم أو الإنتاج لمحاصيل معينة[21].

1-4 الإطار القانوني للزراعة التعاقدية:

هناك أربعة محاور قانونية متكاملة تشكل بنود الزراعة التعاقدية هي[22]:

المحور الأول: البند الخاص بالإجراءات الشكلية في التعاقد وشكل العقد: ويتضمن أطراف الاتفاق(الهيئات الحكومية أو الشركات الخاصة طرف أول) (المزارعين أو من ينوب عنهم طرف ثاني)، وجهة ثالثة يتم اللجوء إليها في حالة وجود خلافات, علي أن تكون وثيقة موقعة وموثقة.

المحور الثاني: البند الخاص بالتزامات المزارع في التعاقد: ويتضمن تسديد ثمن مستلزمات الإنتاج، وجمع وتعبئة ونقل المحصول لجهة التعاقد، وحضور عملية الوزن، ودفع غرامات مالية في حالة مخالفة العقد.

المحور الثالث: البند الخاص بالتزامات جهة التعاقد نحو المزارع: ويتضمن معاينة المساحة المتعاقد عليها, توريد مستلزمات الإنتاج بالكمية والجودة والموعد المناسب, والتأمين على المنتج, وتحديد موعد جمع ودرجة جودة المحصول, ووزن المحصول وتسويقه, ودفع الثمن المستحق بالإضافة لحافز الجودة, ورفض المنتج في حالة نقص درجة جودته.

المحور الرابع: البند الخاص بالالتزامات المشتركة بين جهة التعاقد والمزارع: ويتضمن تحديد نوع المحصول وسعره والمساحة التي سيتم زرعتها، ومدة التعاقد، وعدم التجديد إلا بموافقة الطرفين.

ويتم تحديد الأسعار في العقد من خلال المساومة بين الأطراف بناء علي العرض والطلب, أو تحديد الأسعار من خلال لجنة فنية أو هيئة, أو من خلال بتكلفة الإنتاج, أو تكلفة الفرصة البديلة, ومن الناحية التقليدية تعتبر أسواق الجملة هي المصدر الصحيح للمعلومات عن أسعار المنتجات.

---

[21] البنك الإسلامي للتنمية, النمو الشامل تسخير سلاسل القيمة لصالح صغار المزارعين , 2020.

[22] الشافعي, حسن محمود حسن, اتجاهات الزراع نحو الزراعة التعاقدية بمركز الخارجة بمحافظة الوادي الجديد, مركز بحوث الصحراء, شعبةالدراسات الاقتصادية والاجتماعية, قسم الارشاد الزراعي, 2017.

الفصل الثاني: الوضع الراهن للزراعة التعاقدية في مصر

2-1 الوضع الراهن للزراعة التعاقدية في مصر:

قبل صدور القانون الخاص بإنشاء مركز الزراعة التعاقدية بالقرار الجمهوري رقم (14) لسنة 2015 كان هناك عدد من الزراعات التعاقدية منها التعاقد بين مزارعي القصب من جهة وشركة السكر والصناعات التكاملية ووزارة التموين من جهة أخرى، أيضا الزراعة التعاقدية لمحصول بنجر السكر بين المزارعين وشركات صناعة السكر فى النوبارية وكفر الشيخ (الحامول) والفيوم والدقهلية (بلقاس) والإسكندرية وغيرها، وبعض شركات تصنيع الشيبسى ومزارعي البطاطس فى الغربية، وفى زراعات الخضر والفاكهة يوجد نوع من التعاقدات الشفوية وغير الرسمية بين المزارعين والتجار بأسواق الجملة،وتلعب الثقة دور كبير فى نجاح هذا الأسلوب من الزراعة[23].

2-2 التحديات التي تواجه الزراعة التعاقدية في مصر:

- اعتماد الفلاحين على التخمين في اختيار المحصول الذي سيقوم بزراعته مما يعرضه لخسائر كبيرة في حالة عدم قدرته علي تسويق محصوله أو في حالة زيادة المعروض عن المطلوب.
- غياب الإرشاد الزراعي والمشورة الفنية اللازمة للمزارع والتوعية بالمساحات المنزرعة من المحاصيل والمساحات المطلوب زراعتها، والمنتجات المطلوبة محليا ودوليا مما يعرض الموسم الزراعي لحالة من الارتباك بسبب انتهاج سياسة الزراعة العشوائية التي يتبعها المزارعين في زراعة المحاصيل.
- تحديد الأسعار في توقيت متأخر عن التوقيت المناسب لزراعة المحاصيل.
- الانسياق وراء زراعة المحاصيل طبقا لارتفاع أو انخفاض أسعار محصول معين في موسمه، حيث يتغير المطلوب من المحاصيل الزراعية كل موسم، مع التغيرات المناخية والسياسية، ويتسبب زيادة المساحة المنزرعة من محصول معين في إغراق السوق وتعرض المحصول للانهيار[24].
- ارتفاع عدد الحائزين الزراعيين وانخفاض مساحة الحيازة وتشتتها.
- ضعف الخدمات التسويقية للإنتاج الزراعي من ثلاجات التبريد والتجميد ومحطات الفرز والتعبئة.
- بطء عملية التقاضي وهو ما يشكل محدد أساسي لحل المنازعات التي قد تنشأ بين المزارع والمشتري.

---

[23] سالم, محمد حمدي,(دكتور),دراسات تتعلق بالزراعة التعاقدية وأهداف الزراعة التعاقدية وبعض التجارب الناجحة, ورشة عمل, المجلس الوطني للتنافسية، مؤسسة اقتصاد المعرفة، 2015/12/21.

[24] حامد,أحمد, (17 يناير, 2021), بوابة الاهرام تكشف تفاصيل تطبيق منظومة الزراعة التعاقدية بمبادرة حياة كريمة, جريدة الأهرام ,https://gate.ahram.org.eg/News/2609675.aspx.

- عدم توفر معلومات عن المساحة المزروعة والإنتاج الخاص بالمحصول, والكمية المخزنة منه بالمحافظة, وكمية المتاح للاستهلاك, والطلب علي المحصول ومنتجاته, وعدد المتعاملين في السوق سواء منتجين أو مشترين, وحركة الصادرات والواردات الخاصة بالمحصول.
- ضعف الإدراك والوعي لدي صغار المزارعين بمفاهيم الجودة والبيئة وسلامة الغذاء حيث أوضحت دراسة بعنوان دراسة اقتصادية لتطبيق الزراعة التعاقدية في الإنتاج الزراعي المصري (المزايا –المحددات – آلية التطبيق) تمت علي عينة من المزارعين بعدد 60 مفردة أن جميع المبحوثين لم يكن لديهم معرفة بهذه المفاهيم بالرغم من أهميتها مما يشكل عائق أمام تطبيق منظومة التعاقد[25].
- وجود وسطاء بين المزارعين وجهة الشراء وارتفاع المبالغ التي يحصلون عليها مقابل هذه الوساطة مما يؤدي الي انخفاض العائد الذي يحصل عليه المزارع, أيضا عدم تحمل الوسطاء لأي التزامات مستقبلية تجاه المزارع.
- الثقافة السائدة بالخوف من الالتزام التعاقدي أو الرسمي.
- تأخر الجهات المتعاقدة فى دفع الثمن المتفق عليه واستلام المحصول فى الميعاد المحدد و نقل المحصول.
- معظم الجهات المتعاقدة مع صغار المزارعين تضع شروط لصالحها بحيث لا تتحمل أي خسائر مستقبلية حتى لو كانت طرف فيها.
- عدم القدرة على توفير مدخلات الإنتاج بالأسعار المناسبة وعدم المعرفة بالممارسات الزراعية الحديثة التى تمكنهم من الحصول على إنتاجية اعلي من المحاصيل المختلفة.
- تلاعب الجهات المتعاقدة بمواصفات الجودة.
- عدم وفاء الجهات المتعاقدة بالعقود المبرمة فى الكثير من الأحيان, فبعض المتعاقدين يتخلون عن المحصول فى حالة حدوث تغيرات سعرية مما يؤدي الي تحمل المزارع خسائر كبيرة.

3-2 قانون مركز الزراعات التعاقدية:

صدر القرار الجمهوري رقم 14 لسنة 2015والذي نص في مادته الثانية علي إنشاء مركز الزراعات التعاقدية علي أن يتبع وزارة الزراعة و استصلاح الأراضي من أجل حماية الزراعة والمزارعين من الخسائر, ويختص المركز بالاتي[26]:

[25] النفيلي, الحسيني أحمد الحسيني, حسين, محمد علي عبده, مرجع سابق.

[26] القرار الجمهوري بالقانون رقم (14) لسنة 2015 بإنشاء مركز الزراعات التعاقدية.

- تسجيل العقود التعاقدية بين المزارعين والمشترين متي طلب أي من الطرفين ذلك.
- التوعية والإرشاد والترويج للزراعات التعاقدية.
- وضع نماذج استرشادية للعقود ويتم طرحها علي المنتج والمزارع.
- إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات وإتاحتها لمن يطلبها من المنتجين أو غيرهم من المتعاملين في السوق.
- الفصل في المنازعات التي تنشأ عن تفسير أو تنفيذ عقود الزراعة التعاقدية أو بسببها عن طريق التحكيم متي تضمنت تلك العقود شرط اللجوء إلي التحكيم لدي المركز, ويكون القرار الصادر في التحكيم صادر ملزما للطرفين, وفقا للقواعد والإجراءات التي يصدر بها قرار وزير الزراعة واستصلاح الأراضي.

كما تطبق هذه القواعد والإجراءات علي أي تحكيم يلجأ فيه المحتكمون إلي المركز اختياريا ويقدم المركز عدد من الخدمات هي:

- ضمان التسويق للمحاصيل التي يتم زراعتها.
- متابعة تنفيذ التعاقد بين المزارعين والشركات المتعاقدة.
- تحقيق الحماية القانونية اللازمة لمساعدة المزارعين علي ابرام وتنفيذ التأمين لدي شركات التأمين علي العقود المسجلة.
- عمل دورات استرشادية وتدريبية وورش عمل للمزارعين.
- الإشراف علي مركز التحكيم بالزراعات التعاقدية لفض المنازعات التي تنشأ عن تفسير أو تنفيذ عقود الزراعات التعاقدية.

وتتم آلية تنفيذ العقود عن طريق توجه المزارع إلي مركز الزراعات التعاقدية وتحديد المحصول الذي سيقوم بزراعتها ويتم تحديد مكان الزراعة ومدي ملائمته للمحصول الذي سيتم زراعته, ويتم تحديد سعر ضمان لا يقل عنه سعر المحصول ولكنه يمكن أن يزيد, ويتم توقيع المنتج والمشتري علي هذه العقود بعد الاطلاع عليها والموافقة علي الشروط التي تتضمنها هذه العقود.

2-3-1 <u>الانتقادات الموجهه للقانون</u>[27]:

أغفل القانون عدد من النقاط هي:

[27] عامر, عادل, مرجع سابق.

- لم تتضمن مواد القانون نصوص تحفز المزارعين على التعاقد ونوعية الحوافز.
- لم يحدد القانون آليات تحقيق اختصاصات المركز.
- لم يحدد القانون الغرض من تسجيل العقود بالمركز والآثار القانونية المترتبة على التسجيل.
- لم يجيب القانون علي عدد من التساؤلات: هل المركز وسيلة لإبرام عقود الزراعة التعاقدية يترتب عليها الاحتجاج بهذه العقود في مواجهة الغير؟ أم أنها مجرد وظيفة إدارية فقط؟ وهل من سلطة المركز مراجعة العقود للتأكد من سلامتها؟ وهل له الحق في رفض تسجيلها بعد مراجعتها؟ وهل هناك رسوم سيتم تحصيلها أم لا؟ مع الأخذ في الاعتبار أن اللائحة التنفيذية للقانون لا يجوز لها أن تعدل أو تغير من نصوص القانون أو تضيف إلي نصوصه أحكاما جديدة, ويقتصر دورها علي تفسير نصوص القانون وبيان كيفية وضعها موضع التنفيذ.
- يوجد خلط واضح بين الوظيفة التنفيذية من حيث إبرام العقود والوظيفة القضائية للمركز من خلال الفصل فى منازعات الزراعة التعاقدية بطريق التحكيم وكون القرار الصادر فى التحكيم ملزما للطرفين, حيث أن حياد المركز واستقلاله يتطلب أن يقتصر اختصاصه على تسوية المنازعات دون أن تسند إليه أي أعمال تنفيذية أو العكس أخذا فى الاعتباران قرارات مركز الزراعات التعاقدية.
- لم يتم توضيح مصادر تمويل المركز المسئول عن إبرام التعاقدات، ولم يتم ذكر الرسوم المدفوعة من المزارعين مقابل إبرام العقود، كما لا توجد مظله تأمينية شاملة لمخاطر الزراعة[28].

2-4 حالات الزراعة التعاقدية في مصر:

يعد التوسع في نظام الزراعة التعاقدية هو أحد مستهدفات قطاع الزراعة في الخطة متوسطة المدي للتنمية المستدامة 2019/2018- 2022/2021 من خلال عدد من المحاصيل الإستراتيجية منها القصب, القمح, بنجر السكر, الطماطم. البطاطس, الموالح وفيما يلي عرض لبعض من هذه المحاصيل:

2-4-1 الزراعة التعاقدية لإنتاج التقاوي[29]:

[28] منصور, حسين, (27ابريل, 2016), انتقادات لقانون الزراعة التعاقدية,جريدة المال, https://almalnews.com/

[29] النمر, هدي صالح, (دكتور), وآخرون, الزراعة التعاقدية مدخل للتنمية المستدامة, معهد التخطيط القومي, قضايا التخطيط والتنمية رقم (310), 2019.

يعتمد إنتاج التقاوي في مصر على الزراعة التعاقدية حيث يتم التعاقد بين جهات إنتاج التقاوي والمزارعين لإنتاج التقاوي المعتمدة وذلك طبقا للشروط الدولية لاعتماد تقاوي أصناف المحاصيل المختلفة والتي تلتزم بها مصر وتشرف علىها الإدارة المركزية لفحص واعتماد التقاوي بوزارة الزراعة، ويقوم جهاز التفتيش الحقلي بالوزارة باعتماد الحقول المقبولة، وقد بلغت مساحات إنتاج التقاوي خلال عام 2018حوالي 230 ألف فدان منها حوالي 75 ألف للمحاصيل الشتوية وحوالي 155 ألف للمحاصيل الصيفية، بينما بلغت المساحات الملغاة نتيجة عدم الالتزام بإتباع شروط الإنتاج حوالي 40 ألف فدان، أي ما يقرب من خمس المساحة وهي نسبة مرتفعة تؤثر بالسلب على خطط التنمية الزراعية وتعتبر من أهم سلبيات الزراعة التعاقدية المطلوب التغلب عليها.

ووفقا لقانون الزراعة رقم 53 لسنة 1966 في مصر في المادة 18 فإنه لا يجوز لأي جهة إنتاج تقاوى من أي درجة من درجات الإكثار أن تعمل بغير ترخيص من وزارة الزراعة، كما أن القانون قد ألزم كل من جهات وشركات إنتاج التقاوي بالإبلاغ عن المساحات المتعاقد عليها من المزارعين لإنتاج التقاوى، وتسجيل هذه العقود بالإدارة المركزية للتقاوي بوزارة الزراعة قبل المواعيد المحددة للزراعة بمدة لا تقل عن شهر حتى يمكن التفتيش عليها لضمان جودة التقاوي المنتجة[30].

2-4-1-1 النقاط التي تتضمنها العقود الخاصة بإنتاج التقاوي:

- التزام شركات التقاوي بتوفير تقاوي الأساس من الصنف المطلوب زراعته علي أنه يدفع المزارع قيمة هذه التقاوي.
- التزام المنتجون بإتباع التعليمات والتوصيات الفنية الخاصة بتجهيز التربة وإجراء مختلف العمليات الفنية تحت إشراف مندوب الشركة المتعاقدة.
- التزام المزارعون بتعليمات واشتراطات العزل بين المساحة المتعاقد عليها لإنتاج التقاوي والحقول الأخرى لنفس المحصول.
- خضوع المساحات المتعاقد عليها للإشراف الفني والتفتيش من قبل الأجهزة الفنية المختصة بوزارة الزراعة لضمان جودة التقاوي المنتجة, ويحق لهذه الأجهزة استبعاد المزارع التي لا تلتزم بشروط الإنتاج.
- وتتضمن تلك العقود السعر المتفق عليه والذي يتناسب مع طبيعة وتكلفة العمليات الفنية الخاصة بإنتاج التقاوي.
- وفي كثير من الحالات تتضمن العقود تقديم شركات التقاوى سلف تحت الحساب للمزارعين يتم خصمها من قيمة التقاوي المطابقة للمواصفات والموردة للشركة المتعاقدة.

[30] النمر, هدي صالح, (دكتور), وآخرون, المرجع السابق.

2-4-1-2 مشكلات الزراعة التعاقدية للتقاوي:

بالرغم من أهمية الزراعة التعاقدية لنجاح صناعة التقاوي إلا أنه توجد بعض السلبيات تنحصر فيما يلي[31]:

1- عدم التزام المزارع المتعاقد بتسليم كامل المحصول المنتج من التقاوي وقيامه بتسليم التقاوي إلى التجار والمزارعين بأسعار متدنية، مما يسبب خسائر لشركات التقاوي التي أنفقت مبالغ على توفير التقاوي والقيام بأبحاث لاستنباط الأصناف الجديدة.

2- عدم الالتزام بتنفيذ شروط الإنتاج مما يتسبب في إلغاء مساحات الإنتاج الغير مطابقة وبالتالي التأثير بالسلب على خطة التوسع في زراعة الأصناف الجديدة عالية الإنتاجية.

3- عدم وجود رقابة ومتابعة على مساحات الإنتاج الملغاة وبالتالي تسرب إنتاجها إلى المزارعين مما يؤثر بالسلب على تسويق التقاوي المعتمدة الأصلية.

4- اضطرار بعض شركات التقاوي لإنتاج بعض أصنافها بالخارج حتى تحافظ على نقاوة تقاويها وتحقق خطة الإنتاج المستهدفة وهو ما يرفع من تكلفة الإنتاج وبالتالي من أسعار التقاوي.

2-4-2 الزراعة التعاقدية للمحاصيل الزيتية:

تمثلت أهم خطوات سد الفجوة من الزيت فى تشكيل وزير الزراعة لجنة للزراعة التعاقدية بالتعاون بين وزارة الزراعة ووزارة التموين, تتكون من الإدارة المركزية لإنتاج التقاوي, والإدارة المركزية لفحص واعتماد التقاوي, معهد بحوث المحاصيل الحقلية والمتمثل فى قسم بحوث المحاصيل الزيتية.

وقد صدر قرار رئاسة مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة رقم (138) بتاريخ 2021/3/31 فيما يخص الإجراءات الخاصة بتطبيق نظام الزراعات التعاقدية علي محصولي فول الصويا وعباد الشمس بأنه قد تقرر الموفقة في ضوء المحددات الآتية بالنسبة لسعر التوريد والمساحة المنزرعة[32]:

- أن يكون سعر توريد طن فول الصويا 8000 جنيه.
- أن يكون سعر توريد طن عباد الشمس 8500 جنيه.
- الاتفاق بصورة تدريجية علي زراعة 250 ألف فدان فول صويا و 100 ألف فدان عباد شمس طبقا لكمية بذور التقاوي المتاحة لكلا من المحصولين.

[31] النمر, هدي صالح, (دكتور), وأخرون, مرجع سابق.

[32] قرار مجلس الوزراء بجلسة مجلس الوزراء رقم (138) بتاريخ 2021/3/31.

وقد تم تحديد محافظات المنيا, سوهاج, بني سويف, أسيوط, الدقهلية, الغربية للتعاقد لمحصول فول الصويا ومحافظات الفيوم, الوادي الجديد (الداخلة, الخارجة), الجيزة (الصف), الأراضي الجديدة بمناطق الفرافرة, توشكي (الأراضي التابعة لجهاز مشروعات الخدمة الوطنية), شرق العوينات, للتعاقد لمحصول عباد الشمس.

وأن تتولي الإدارة المركزية لإنتاج التقاوي توفير التقاوي للمزارعين لكل من محصولي فول الصويا وعباد الشمس, علي أن يتم التنسيق بين الإدارة المركزية لإنتاج التقاوي وهيئة السلع التموينية لتوريد القيمة خصما من مستحقات المزارع.

2-4-2-1 آليات التنفيذ:

- من خلال إبرام عقد ثلاثي الإطراف بين المزارع أو الجمعية العامة حسب الحالة (طرف أول بائع), وهيئة السلع التموينية التابعة لوزارة التموين ويمثلها في هذا العقد شركات الزيوت التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية (طرف ثاني مشتري), ومركز الزراعات التعاقدية التابع لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي (طرف ثالث) مسجل للعقود.
- أن يتم توريد الإنتاج من محصولي فول الصويا وعباد الشمس إلي نقاط استلام محددة بكل محافظة مثل بالنظام المتبع في منظومة استلام الاقماح, علي أن يتحمل المزارع / الجمعية تكاليف النقل الخاصة بنقل محصوله من مناطق الزراعات إلي نقاط الاستلام[33].

2-4-2-2 التحديات التي تواجه الزراعة التعاقدية للزيوت:

- يواجه محصول فول الصويا فى مصر مشكلة قلة التقاوي المتاحة، لذلك تم تطبيق الزراعة التعاقدية مع المزارعين لإنتاج تقاوي الأساس وتوزيعها سواء للادارة العامة لإنتاج التقاوي أو شركات إنتاج التقاوى المحلية.
- نقص الوعي والمعرفة بين المزارعين[34].
- محدودية التوسع الأفقي فى المساحات المزروعة، ويتم التغلب عليها من خلال مشروع التحميل الذى يتم حاليًا بالتنسيق بين مجلس القطن والألياف والمحاصيل الزيتية ومعهد بحوث المحاصيل الحقلية، حيث يتم تحميل فول الصويا على الذرة الصفراء، وكذلك تحميل السمسم على محصول القطن .

---

[33] قرار مجلس الوزراء بجلسة مجلس الوزراء رقم (138) بتاريخ 2021/3/31, مرجع سابق.

[34] الدكتور فنجري صديق رئيس قسم بحوث المحاصيل الزيتية بمركز البحوث الزراعية, مرجع سابق.

- اتجاه المزارعين إلى زراعة المحاصيل التى تحقق دخل مجزي لهم بغض النظر عن الطلب عليها، وبالتالي فإن تحديد السعر المناسب لاستلام المحاصيل المناسب، سيكون هو الضامن الحقيقي لنجاح أي زراعة تعاقدية.
- ضرورة تحسين الأصناف الموجودة من المحاصيل الزيتية و استنباط أصناف مقاومة للأمراض من خلال إجراء أبحاث علمية دقيقة سواء كانت عباد الشمس, السمسم, فول الصويا فغالبية المحاصيل الزيتية غير مربحة بالنسبة للمزارعين وبالتالي أصبحت مساحات زراعتها ضئيلة للغاية وإنتاجيتها ضعيفة.
- تفتت الحيازات الزراعية حيث أن الزراعات التعاقدية تحتاج إلى المساحات المجمعة ولا تتناسب مع المساحات الصغيرة.
- يواجه محصول عباد الشمس مشكلة ضرورة وصوله بسرعة إلي مصنع يحتوي علي عصارة وإلا فإنه سيتعرض للتلف ويؤدي إلي خسارة الفلاح، بعكس فول الصويا إذا لم يتم تسويقه يوجد أكثر من جهة يمكن أن تستفاد بالمحصول مثل المطاعم, مصانع البرجر , محلات العطارة، لذلك فإن مساحات عباد الشمس فى مصر قليلة.
- عدم تحديد جهة استلام المحصول وعدم توفير سعر مناسب له, والإعلان المتأخر عن سعر المحصول[35].

3-4-2 الزراعة التعاقدية للسكر:

في دراسة حالة للزراعة التعاقدية قام بها الحسيني احمد الحسيني النفيلي ومحمد علي عبده حسين بعنوان دراسة اقتصادية لتطبيق الزراعة التعاقدية في الإنتاج الزراعي المصري (المزايا- المحددات- آلية التطبيق), تم عمل استقصاء لحالة التعاقد بين مزارعي محصول بنجر السكر بمحافظة الدقهلية وشركة الدقهلية لإنتاج السكر وتبين أن التعاقد يتم قبل زراعة العروة المبكرة أغسطس, وأوضحت الدراسة أن نظام التعاقد المتبع في إنتاج وتسويق محصول بنجر السكر بمحافظة الدقهلية يتم تحديده فيما يلى[36]:

- معلومات التعاقد:

- موسم الزراعة, طرفي التعاقد شركة الدقهلية للسكر (مصنع سكر بلقاس) طرف أول, المورد (المزارع) طرف ثاني, المساحة التي سيتم زراعتها ويحدد مكانها بالحوض والناحية والمركز والمحافظة, تاريخ الزراعة, صنف التقاوي, كمية التقاوي.

- شروط التعاقد:

[35] شيماء عبد الرحمن, (3 سبتمبر , 2019), صعوبات التسويق تعرقل الزراعة وترجح استيراد المحاصيل الزيتية, جريدة الارض, https://www.elaard.com/64914

[36] النفيلي, الحسيني أحمد الحسيني, حسين, محمد علي عبده, مرجع سابق.

- يشترط في المساحة المتعاقد عليها أنه لم يسبق زراعتها بمحصول البنجر لمدة عامين كاملين، كما يشترط العقد معاينة تلك المساحة من قبل ممثلي الشركة في حضور المورد أو من ينوب عنه، وذلك لضمان الجدية وتعلن مواعيد المعاينة عن طريق الجمعيات التعاونية الزراعية.
- يلتزم المورد المزارع بعدم ري المساحة الموردة قبل موعد الحصاد بمدة لا تقل عن عشرين يوما, وفي حالة سقوط أمطار غزيرة يحق للشركة تأجيل موعد الحصاد لحين انتهاء المدة، وذلك لضمان توريد بنجر جيد المواصفات وعدم الإضرار بالتربة.
- يحق للشركة تحديد موعد استلام المحصول, وذلك حسب المساحات المطلوبة للشركة (الكميات المقررة والمستهلك المصنع), وتلتزم الشركة بإخطار المورد رسميا عن طريق مندوب الشركة, وذلك لتجنب الفقد في وزن البنجر وتدهور صفاته والنقص في نسبة السكر نتيجة تأخير التوريد.
- أن الشركة غير مسئولة عن تلف أو ذبول محصول البنجر المورد نتيجة التقليع دون إخطار مسبق منها, أو التعويض عنه ولها في ذلك قبوله او رفضه, وفي حالة قبوله يتحمل المورد نفقات نقل المحصول بالنولون المقرر خصمه من توريداته, وتكون المحاسبة لثمن البنجر في تلك الحالة بسعر الأساس كحد أقصي.
- يتم استلام المحصول علي موازين المصنع ابتداء من شروق الشمس حتي غروبها ويحق للمورد او مندوبه حضور عملية الوزن الخاصة بتوريداته.

- مواصفات المحصول المورد:

- درجة النظافة:

وهي نسبة البنجر النظيف الي وزن البنجر المورد بعد استبعاد الشوائب في العينة المأخوذة والممثلة للشحنة.

- نسبة السكر:

ويتم تحديدها وفقا للعقد بنسبة السكر في العينة المأخوذة بعد تمام تنظيفها ويعتمد عليها كأساس في تحديد سعر التوريد للشحنة.

- نقل المحصول حيث تقدم الشركة وسائل نقل المحصول في حدود الإمكانات المتاحة لديها.
- تحديد السعر:

تتبني وزارة الزراعة السياسة السعرية للمحاصيل السكرية من خلال دراسة تكاليف إنتاج المحاصيل السكرية وعائد الفدان للمزارع, وتقوم برفع التوصيات لشركات السكر بأسعار التوريد للمحاصيل السكرية, ويتحدد لمحصول البنجر سعرا أوليا موحدا على مستوى جميع شركات تصنيع السكر من البنجر, وهو ما يتم تحديده بالعقد وقت التعاقد, ويتحدد السعر النهائي لمحصول البنجر اعتمادا على عدد من العوامل الأساسية هي: درجة نظافة المحصول والنسبة المئوية للحلاوة (السكروز) في الجذور, تسليم ميزان المصنع على أساس 16٪ نسبة سكر في البنجر النظيف, وفي حالة زيادة نسبة السكر عن تلك النسبة يزيد السعر, وفي حالة انخفاض نسبة السكر عن 16٪ينخفض سعر السكر, ومن حق الشركة رفض الاستلام إذا قلت نسبة السكر عن13٪.

- الخدمات التعاقدية:

- تقوم الشركة بإمداد الموردين والمزارعين ببذور بنجر السكر لزراعتها وذلك طبقا للمساحة التي يتم التعاقد عليها, على أن يقوم المورد بسداد ثمن التقاوي المدعمة من قبل الشركة نقدا قبل استلامها وفي حالة عدم قيام المزارع بتوريد المحصول يلتزم المزارع بدفع فرق الدعم المقدم لثمن التقاوى.
- تقدم الشركة المشورة الفنية للمزارعين أثناء عملية الزراعة, كما توفر المبيدات اللازمة لأي مساحة من المتعاقد عليها والتي يقرر مهندسو الشركة وجوب رشها, على أن يخصم ثمن تلك المبيدات من ثمن المحصول وقت التوريد.
- المشاركة مع مجلس المحاصيل السكرية في تنفيذ حقول إرشادية يتم فيها تنفيذ عمليات تحسين التربة.

- نظام الدفع :

يتم دفع ثمن البنجر المورد علي أن يتم السداد لجميع المتعاقدين في موعد غايته ثلاثون يوما من تاريخ انتهاء التوريد وذلك بشيك بنكي او من خزينة الشركة.

2-4-3-1 المشكلات التي تواجه الزراعة التعاقدية لبنجر السكر:

استهدفت دراسة بعنوان (الوضع الراهن للزراعة التعاقدية لمحصول بنجر السكر بالنوبارية والدور المرتقب للإرشاد الزراعي فيها)[37] تمت علي عدد 102 مبحوثا التعرف على مشكلات الزراعة التعاقدية لمحصول بنجر السكر من وجهة نظر المزارعين المبحوثين والتي تمثلت في:

[37] فايد, أمل عبد الرسول أحمد, (دكتور), حرحش, مها السيد عبد الحفيظ, (دكتور), مرجع سابق.

إهدار نسبة كبيرة من الفرز أثناء تسويق المحصول	٪67,7
رفض المحصول نتيجة الإصابة بالأمراض	٪47
نقص المشورة الفنية التي تقدمها الجهات المتعاقدة	٪29,4
ارتفاع سعر المحصول بعد التعاقد	٪21,6
عدم الالتزام بجمع المحصول في الميعاد المحدد	٪20,6
عدم الالتزام بسعر المحصول المتفق عليه	٪16,7
إجبار الزراع علي حصاد المحصول مبكرا	٪10,8
عدم التزام الجهة المتعاقدة ببنود التعاقد	٪6,9

المصدر: استبيان البحث, 2015

وقد أوضحت نتائج الدراسة أن مزارعي بنجر السكر بمنطقة البحث اجمعوا علي انه لا يوجد أي دور للإرشاد الزراعي في الزراعة التعاقدية.

الفصل الثالث: الزراعة التعاقدية(تجارب دولية)

3-1 بعض التجارب الدولية الناجحة في الزراعة التعاقدية:

هناك العديد من الدول التي نجحت إلى حد كبير في تطبيق نظام ناجح ومستدام للزراعة التعاقدية، استطاعت من خلاله تحقيق تقدم كبير في القطاع الزراعي، وتتمثل بعض هذه التجارب في:

3-1-1 كينيـا:

تمثلت التحديات التي واجهت مشاركة المزارعين في كينيا في[38]:

- قلة المعلومات المتاحة عن السوق.
- الوصول المحدود إلي المدخلات.
- قلة الثقة بين المنتجين والوسطاء والمصدرين.
- يتسم أغلب المزارعين في كينيا بأنهم أصحاب حيازات صغيرة.

في كينيا تستخدم شركة كبري لإنتاج السكر نحو 30 مرشدا للعمل مع المزارعين المتعاقدين معها والبالغ عددهم 1800 مزارع ويتمثل الدور الرئيسي لهؤلاء المرشدين في تعزيز المهارات اللازمة للمزارعين عند تطبيق أساليب الغرس والزراعة والحصاد الجديدة, وكذا المهارات الخاصة بمسك السجلات, واستخدام الموارد الزراعية بكفاءة, والطرق المحسنة لاستعمال الكيماويات والأسمدة والتوعية بأهمية الجودة والمواصفات الخاصة بأسواق التصدير, كما يحصل المزارعون على خبرات في مجال تنفيذ النشاطات الحقلية وفقا لجدول زمني صارم, وتقوم الشركة بتعزيز برامج تدريب المزارعين وتنظم عدد من الأيام الحقلية ويتم فيها عرض أحدث طرق إنتاج السكر.

ونتيجة للطلب المتزايد في مدينة كندرا بكينيا علي الافوكادو للتصدير والاهتمام بتحسين المنافسة في سوق الاتحاد الأوروبي تم إتباع بعض الآليات منها[39].:

- تنفيذ بعض استراتيجيات الارتقاء بالمحصول وتحسين الصنف المحلي وتحسين جودة الثمار.
- إقامة علاقات وثيقة بين المنتجين والموردين والمشترين.
- توفير الخدمات من قبل المشتري لتحسين القدرة التنافسية مثل الرش.

---

[38] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة, مصلحة الزراعة وحماية المستهلك, الاعمال التجارية وصغار المزارعين, 2001.

[39] Mwambi, Others, Does contract farming improve smallholder income? the case of avocado, Mercy Maiwa , Farmers in Kenya, 2014.

قامت شركة (KBDS) في منطقة كندرا في كينيا بتقديم خدمات التعبئة والتغليف والنقل والرش, كما قامت بتشكيل مجموعات من 25 الي 30 عضو لتسهيل القيام بالتدريب الفني, وتمثل هذه المجموعات وسيلة للتنسيق بين متطلبات المشتري والمحصول الذي ينتجه المزارع حيث أن المشتري لا يقوم بشراء الفاكهة من المزارعين الذين لديهم أقل من 300 شجرة.

ونتيجة لعدم كفاية الكميات من الثمار وعدم قدرة الشركات في استرداد تكلفة الخدمات المقدمة إلي المزارعين تم تشكيل هيئة وسيطة هي(AGAK) بهدف التفاوض مع صغار المزارعين وتنظيمهم, وبناء الثقة بين أعضاء المجموعة الواحدة, والتنسيق بين المشتري والمنتج, ويقوم المشتري بدعم وتسهيل التدريب من خلال الهيئة الوسيطة.

ويلبي المشتري كافة تكاليف نقل المنتجات من نقاط التجميع علي عكس معظم العقود التي لا يقوم المشتري فيها بعمل تسهيلات للمزارعين.

ويقوم المزارعين بالتسجيل في الهيئة عن طريق دفع 1000 شلن كيني ويتم دفعها علي أقساط وتقتطع الجمعية 50 سنت عن كل قطعة أفوكادو مباعة من قبل الأعضاء تستخدم في صيانة أنشطة الهيئة.

كان لدي هذه الهيئة الوسيطة بعض العيوب تمثلت في:

- عدم الاتفاق المسبق علي الأسعار والكميات التي يتم تسليمها للمشتري, حيث يتم تحديد الكميات التي يتم شراؤها والأسعار وفقا لقوي العرض والطلب مما يسبب مخاطر في الأسعار.
- تعتبر وسيط بين المزارع والمشتري.
- يعتبر عدم توافر معلومات عامل مؤثر في قيام المزارعين بالتوقيع علي العقود.

تمثلت أهم المشكلات التي واجهت الزراعة التعاقدية في كينيا أنه في حالة عدم وضوح الشروط الخاصة بالعقد من حيث تحديد الأسعار والخدمات الإرشادية التي سيتم تقديمها للمزارع, تصبح الزراعة التعاقدية ليست كافية لزيادة دخل المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة.

3-1-2 الصين[40]:

[40] منظمة ألأغذية والزراعة (الفاو) , الزراعة التعاقدية من أجل شراكات أفضل بين المزارع وقطاع الأعمال تجربة بنك التنمية الأسيوي في الصين، 2016

تتسم مساحة الأراضي الزراعية التي يملكها المزارعين في الصين بصغر المساحة, حيث أنها لا تتعدي أكثر من واحد فدان, بينما تحتاج الزراعة التعاقدية إلي مساحات أكبر من الأراضي الزراعية.

تقوم الشركات في الصين بإتباع عدد من الخطوات لإنجاح نظام الزراعة التعاقدية:

- طريقة تحديد السعر:

- أدني سعر شراء (سعر الارتكاز):

يتم تحديد سعر الشراء علي أساس سعر العام السابق وفي حالة كون سعر السوق اعلي من سعر الشراء الذي تم تحديده يتم دفع سعر السوق, وفي حالة كون سعر الشراء الذي تم تحديده أعلي من سعر السوق فيتم دفع السعر المتفق عليه للمزارعين.

- القاعدة الثابتة لسعر الشراء:

يتم الشراء من المزارع بسعر السوق بالإضافة إلي مبلغ ثابت, علي سبيل المثال توضح عقود شركة Boxing Loamsun Food للزراعة وتربية المواشي والإنتاج والتصنيع والتجارة أن الشركة ستشتري القمح بسعر محدد اعلي من سعر السوق للكيلوجرام الواحد.

- سعر الشراء الثابت :

يكون السعر ثابت ويتم تقديره بناء علي تقدير تكلفة الإنتاج وظروف وسعر السوق قبل عدة أشهر, خاصة عندما يتم طلب إنتاج محصول معين بخصائص محددة.

علي سبيل المثال عندما بدأت شركة Food Changsheng التخطيط لإنتاج الذرة الحلوة, لم يكن هناك إنتاج لهذا النوع, فقامت الشركة بتشجيع المزارعين علي زراعة هذا النوع من الذرة من خلال توفير البذور بسعر منخفض جدا, والتأكد أن المزارعين بإنتاجهم للذرة الحلوة يحصلون علي عائد ودخل اعلي مما يمكنهم الحصول عليه من زراعة المحاصيل الأخرى.

قدمت شركة QuanchengQingzhou Food للبط الغذائية صغار البط للمتعاقدين بسعر متفق عليه في العقد وفق لتقدير لتكلفة تربية البط لضمان حصول المزارعين علي عائدات مجزية, مما أدي إلي تجنيب المزارعين الخسارة الناتجة عن تقلبات الأسعار حيث أنه إذا ارتفعت تكلفة إنتاج البط باثنين يوان

للكيلوجرام بسبب ارتفاع تكاليف الأعلاف والأدوية فإن الشركة تقوم بشراء كيلوجرام البط بسعر اعلي باثنين يوان من السعر المحدد في العقد.

- آليات الدعم الأخري لتحفيز المزارعين :

- من خلال تقديم خدمات التكنولوجيا الزراعية الإرشادية وتوفير الأدوات والمعدات الزراعية الحديثة وتوظيف فنيين زراعيين, وشراء المدخلات مثل الأسمدة والبذور والمبيدات والمواد الزراعية الاخري بكميات كبيرة وبسعر منخفض ثم بيعها للمزارعين بسعر اقل من الذي يدفعونه لشراء تلك المدخلات من السوق الحر, وقد تدفع الشركة ثمن هذه المدخلات ثم تخصم تكلفتها عند شراء الإنتاج من المزارعين.
- قامت شركة Boxing Loamsun Food للزراعة وتربية المواشي والإنتاج والتصنيع والتجارة بتقديم الإرشاد التكنولوجي الزراعي وتوفير التدريب علي تقنيات الإنتاج.
- قامت شركة Henan Dream Food لإنتاج وبيع البسكويت والدقيق ومنتجات الطحين بجمع المواصفات الفنية التي تغطي كل مرحلة في الزراعة والتي تشمل وضع البذور والتسميد والري وتم توزيع هذه المواصفات علي المزارعين, واستأجرت الشركة خبراء في الزراعة لتعليم المزارعين كافة المهارات المتعلقة بالزراعة والإدارة الميدانية ورصد المعلومات التي يمكن الاستفادة بها.
- يمكن تقديم الدعم من خلال توفير الدعم المالي للمزارعين بما في ذلك القروض لكبار المزارعين المتعاقدين لتمكينهم من تجميع الأراضي وتوفير الضمانات للمزارعين عند التقديم للحصول علي قروض لإنشاء المزارع.
- تقوم شركة تصنيع البطاطس(PC ee) Potato Crisp Enterprise بتوفير التمويل بدون فوائد للمزارعين في شكل بذور ومشورة زراعية مجانية.

- التكامل الرأسي وإدارة المخاطر :

- يعمل وجود ترابط بين القطاعات علي تعزيز القدرة علي إدارة المخاطر والحفاظ علي وضع مربح للشركة والمزارعين, حيث يجعل من السهل علي قطاعات الأعمال السيطرة علي تكاليف المدخلات والإنتاج.
- علي سبيل المثال شركة QingzhouQuancheng Food للبط الغذائية لديها أكثر من 30 نوعا من المنتجات التي تباع في مختلف المحافظات والتي يمكن بيعها من خلال قنوات التسويق المختلفة نظرا

لجودتها العالية, وتعمل الشركة في مجال حضانة صغار البط وتغذية وتربية وبيع وذبح وتصنيع لحوم البط مما ساهم في قدرة الشركة علي تثبيت أسعار الشراء وضمان ربح ثابت قدره اثنين يوان في كل بطة لكل مزارعي الدواجن.

- إجراء البحوث السوقية:

- من خلال التعاون مع المؤسسات البحثية وإدارات البحوث والتكنولوجيا الزراعية والإرشاد لاستنباط أصناف جديدة ومبيدات حشرية وأسمدة لتعزيز التكنولوجيا الزراعية المستدامة مع المزارعين المتعاقدين معها.
- استنبطت شركة Henan Tianyu Potato Industry لتصنيع البطاطس سلالات جديدة من البطاطا, وأنشئت مركز Henan لأبحاث تكنولوجيا نشا البطاطا واستعانت بالخبراء من إدارة الإرشاد والتقنية وخريجي الكليات الزراعية والمواهب الفنية المحلية لبناء فريقها الخاص لتطوير التكنولوجيا الزراعية مما أرسي أساس صلب لإنشاء نظام للدعم الفني.
- تقوم شركة تصنيع البطاطس Potato Crisp Enterprise (PC ee) بإجراء بحوث متكررة عن السوق وتقوم باختبار وتقييم المنتجات والدعاية والإعلان بانتظام للحفاظ على موقعها في السوق, فهي تعرف عملائها (المشترين) على مستوى تجار التجزئة والمستهلكين.
- تقوم شركة Boxing Loamsun Food للزراعة وتربية المواشي والإنتاج والتصنيع والتجارة بالتعاون مع جامعات في محافظة Shandong وبقية أنحاء البلاد بإجراء أبحاث علي الأسمدة العضوية الحيوية والمبيدات الحيوية.
- قامت شركة HenanDream Food لإنتاج وبيع البسكويت والدقيق ومنتجات الطحين ببناء مختبر مجهز بمعدات تحليل ورصد متقدمة وأنشأت مركز البحوث.

- إنشاء JIDI[41](*) للزراعة التعاقدية :

- والذي يتمثل في وحدات لتطوير المحاصيل الزراعية المتعاقد عليها، تشرف عليها الشركات بنفسها، وتعمل على مراقبة جودة إنتاجها من خلال تقديم الدعم الفني والتدريب والخدمات الإرشادية لضمان منتجات عالية الجودة.

[41](*) مساحة من الأراضي الزراعية التى تتمتع بمناخ وتربة مشابهة وتخصص لزراعة محصول واحد ولخدمة مشترى أو سوق محدد.

- على سبيل المثال أنشأت شركة Boxing Loamsun Food للزراعة وتربية المواشي والإنتاج والتصنيع والتجارة JIDI بمساحة 18000م مكعب تديرها بنفسها لإنتاج الخضروات العضوية.
- وقد أنشئت نفس الشركة JIDI يديرها المزارعون لزراعة القمح الذي تستخدمه لإنتاج الدقيق مما يؤدي إلي ضبط الجودة من خلال المدخلات التي توفرها الشركة (مثل البذور والأسمدة والمبيدات الحشرية) مما ينعكس علي المخرج النهائي من الدقيق.
- قامت شركة Henan Tianyu Potato Industry لتصنيع البطاطس بإنشاء JIDI يديرها المزارعون لإنتاج البطاطا الحلوة، والذي يتميز بالسهولة النسبية لإنتاج المحصول وقلة الأمراض التي تصيبه مما يجعل المزارعين قادرين على إدارة الجودة.
- قامت الحكومة في الصين بإنشاء JIDI يديرها قطاع الأعمال لتجميع الأراضي الزراعية الممتدة على نطاق كبير.
- قامت شركة Henan Dream Food ببيع البسكويت والدقيق ومنتجات الطحين ببناء JIDI كبيرة وموحدة ومكثفة لضمان إنتاج مستمر من المواد الخام.

- استعداد قطاعات الأعمال لتحمل المخاطر:

تعتبر تقلبات السوق والكوارث الطبيعية وفشل المحاصيل عوامل مؤثرة في رغبة المزارعين في تحمل المخاطر, وعندما تقوم قطاعات الأعمال بتقاسم المخاطر وتوفير ضمانات للمتعاقدين, فإنها تكسب ثقة المزارعين.

علي سبيل المثال قامت شركة Henan Tianyu Potato Industry لتصنيع البطاطس بالالتزام بسعر العقد الذي أبرمته, بالرغم من أن سعر البطاطا في السوق كان أقل من سعر العقد المتفق عليه, كما قامت الشركة بتوفير بذور منتجة من أحد المعاهد البحثية, علي الرغم من ذلك لم ينجح المحصول الجديد, فقامت الشركة بتعويض المزارعين عن خسائرهم وفقا لتقديراتها في حالة نجاح المحصول, مما أدي الي احتفاظ الشركة بثقة المزارعين وبناء شراكة قوية مع المزارعين.

وتقوم شركة Boxing Loamsun Food للزراعة وتربية المواشي والإنتاج والتصنيع بتقديم الدعم في حالة وجود خسائر لتعويض المزارعين.

- المزارعين:

- كانت شركة Henan Tianyu Potato Industry لتصنيع البطاطس وشركة QingzhouQuancheng Food للبط الغذائية علي معرفة بالمزارعين المتعاقدين معها ومدي قدرتهم علي تنفيذ العقود والتزامهم بها, وبالنسبة للمزارعين المتعاقدين الجدد يتم ضمانهم من المزارعون المتعاقدين من قبل, وتقوم الشركة بتوقيع العقود فقط مع المزارعين الجدد وتوفر علي المزارعين المتعاقدين مسبقا عناء توقيع عقد كل عام حيث أنهم يعرفون بشكل واضح جدا كل الشروط والإجراءات المطلوبة.

- نظم لتتبع الجودة وضمانات صارمة وآلية تنفيذ من خلال الزراعة التعاقدية:

- يعد أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الشراكة بين قطاعات الأعمال والمزارعين هي مدي جودة المنتجات وفشل السوق, ويتم التغلب عليها عن طريق إصدار شهادات اعتماد السلامة والجودة.
- أنشئت شركة QingzhouQuancheng Food للبط الغذائية نظام إجباري لمكافحة الأوبئة من خلال قيام إدارات الوقاية من الأوبئة وفحصها بالكشف والاطمئنان علي البط بشكل دوري في كل مرحلة من مراحل الإنتاج للاطمئنان علي جودة المنتجات, وتتولي الشركة توفير صغار البط من خلال استيراده من المملكة المتحدة وتقوم بتربيته ضمانا للجودة.
- أنشئت شركة Henan Dream Food لإنتاج وبيع البسكويت والدقيق ومنتجات الطحين نظام لتتبع الجودة لتجعل عملية إنتاج الغذاء بجميع مراحلها تحت الإشراف الفعال لضمان جودة المنتج الخام الذي تحتاجه, وبالإضافة لذلك تعاونت الشركة مع مركز اختبار الجودة التابع للسلطات الزراعية المحلية لاختبار التربة والمياه لبعض العناصر المعدنية الثقيلة وغيرها من الملوثات.

3-2 الدروس المستفادة من تجارب بعض الدول في مجال الزراعة التعاقدية:

من خلال التجارب السابقة يمكن استخلاص بعض الاساليب الناجحة التي اتبعتها الدول في إنجاح وتفعيل الزراعة التعاقدية بها وهي كالأتي:

- لابد من ضمان قيام المشترين بالتسويق النهائي للمحاصيل المنتجة.
- أهمية الاستعانة بالمرشدين الزراعيين لتقديم الخدمات الإرشادية للمزارعين وتسهيل القيام بالتدريب الفني للمزارعين علي استخدام الموارد الزراعية بكفاءة والطرق المحسنة لاستعمال الكيماويات والأسمدة, وتعزيز المهارات اللازمة لهم من خلال تنظيم بعض الأيام الحقلية.

- أهمية توفير المدخلات مثل الأسمدة والبذور والمبيدات والمواد الزراعية الحديثة للمزارعين بسعر منخفض عن السعر الموجود في السوق, أو يتم توفيرها للمزارعين بدون مقابل ويتم خصمها تكلفتها عند شراء الإنتاج من المزارعين, وذلك لتحسين القدرة التنافسية للمنتجات.
- توفير الدعم المالي للمزارعين بدون فوائد مثل القروض والسلف, أو في صورة بذور ومشورة مجانية.
- جمع المواصفات الفنية الخاصة بكل مرحلة من مراحل الزراعة والتي ينبغي للمزارع الالتزام بها والتي تشمل وضع البذور, التسميد, الري وتوزيع هذه المواصفات علي المزارعين حتي يقوموا بالالتزام بها.
- التعاون مع المؤسسات البحثية وإدارات البحوث والتكنولوجيا الزراعية والإرشاد لاستنباط أصناف جديدة ومبيدات حشرية وأسمدة لتحسين الإنتاجية وإجراء بحوث متكررة لاختبار السوق والمنتجات وطرق الدعاية والإعلان.
- تعزيز دور الجمعيات التعاونية بهدف التفاوض مع صغار المزارعين وتنظيمهم وكذا التنسيق بين متطلبات المشتري والمحصول الذي سينتجه المزارع.
- لابد من وضوح الشروط الخاصة بالعقد من حيث تحديد الأسعار والخدمات الإرشادية التي سيتم تقديمها للمزارع حتي تصبح الزراعة التعاقدية وسيلة لزيادة دخل المزارعين.
- أن تكون العقود ضمان للمزارعين لدي البنوك للحصول علي القروض, وكذا تضمن تأمين الإنتاج من المخاطر المختلفة عن طريق شركات التأمين.
- أهمية الاتفاق المسبق علي الأسعار بحيث تغطي كافة تكاليف المحصول علي أن يتم الالتزام بالسعر المتفق عليه بصرف النظر عن التغيرات الحادثة في السوق, وكذا الالتزام بالكميات التي يتم تسليمها للمشتري وفقا لقوي العرض والطلب.
- تطبيق أنظمة لتتبع الجودة لجميع مراحل الزراعة لضمان جودة المحصول الذي سيتم الحصول عليه.
- أهمية مساعدة صغار المزارعين علي الوصول إلي الأسواق الخارجية, والاهتمام بالمنتجات التي سيتم تصديرها.

الفصل الرابع: متطلبات تطوير وتفعيل الزراعة التعاقدية في مصر

4-1 متطلبات تنظيمية:

4-1-1 متطلبات كتابة عقود الزراعة التعاقدية:

- ضرورة وجود إطار مؤسسي وتنظيمي يحقق ضمانات الالتزام بالعقود[42].
- أن يتضمن العقد تعريف بالأطراف ومسئولية كل طرف, وتاريخ الزراعة, وتاريخ الحصاد, وتاريخ بدء التوريد, وفترة التوريد, وطريقة تسليم المحصول, ومدة العقد, وكذا الشروط المتعلقة بالأسعار, وطريقة السداد.
- ضرورة تحديد الكمية التي يجب أن يوفرها المزارع في العقد ومعايير الجودة المطلوبة وطرق تقييم هذه المعايير عند تسلم المحصول, علي أن تكون هذه المعايير واضحة ومحددة.
- أن يضمن العقد التزام المشترين بالتسويق النهائي بالمحاصيل.
- تحديد كيفية فض المنازعات وشرط الجزاء الذي سيتم دفعه في حالة الرجوع في العقد.
- يجب أن تصاغ العقود بسهولة ووضوح مع منح المزارعين فترة كافية من الوقت لمراجعة مشروع العقد والحصول علي المشورة التي قد يحتاجونها قبل التوقيع, مع ضمان عدم ممارسة أي شكل من أشكال الضغوط علي المزارعين للموافقة دون الحصول علي المشورة.
- إتاحة الفرصة للمزارعين للمساهمة في صياغة العقود لتحديد احتياجاتهم حيث أن المزارعين دائما ما يكونوا في الموقف التفاوضي الأضعف مع التركيز علي كل فئات المزارعين خاصة الأكثر فقرا وذوي الموارد المحدودة.
- أن يسمح العقد بإمكانية إعادة التفاوض في الأسعار في حالة حدوث ظروف غير مرتقبة مثل حدوث تغييرات ملحوظة في السوق مما يؤثر علي الأسعار, علي أن يتم مراعاة توزيع الأعباء المالية المترتبة علي مخاطر الإنتاج والسوق حسب مسئولية كل طرف, فالمخاطر المتعلقة بنقص المشورة الفنية لا يجب أن تؤدي إلي خسائر مالية بالنسبة للمزارعين, ومن ناحية أخري لا ينبغي محاسبة المشتري بسبب مشاكل ناتجة عن سوء الإدارة أو الاستخدام غير الأمثل للمدخلات أو عدم تنفيذ المشورة الفنية المتفق عليها[43].
- أهمية التأمين علي العقود عن طريق شركات التأمين أو عن طريق صندوق التكافل الزراعي ليغطي الكوارث والإضرار التي قد يتعرض لها طرفي العقد أو في حالة مخالفة احد طرفي التعاقد للالتزامات المنصوص عليها في العقد.

---

[42] عيسي, حسن ادم حسن, مرجع سابق.

[43] منظمة ألأغذية والزراعة (الفاو) الخطوط التوجيهية لعمليات الزراعة التعاقدية المسؤولة, مرجع سابق.

- أن يكون هناك نظام ائتماني بتوفير القروض المناسبة للمزارعين بضمان العقود المبرمة والمؤمن عليها من شركات التأمين .

4-1-2 متطلبات التسعير في الزراعة التعاقدية:

- تحديد السعر مسبقا في العقد بناء علي الأسعار الاسترشادية التي تقوم بها الأجهزة البحثية, أو وفقا للسعر الموجود في السوق وفي حالة انخفاض السعر في السوق عن السعر الذي تم الاتفاق عليه يتم الالتزام بالسعر المتفق عليه في العقد[44].
- يجب أن تحدد معايير تحديد أسعار المحاصيل المتعاقد عليها وطرق التحقق منها[45].
- ينبغي أن تكون آليات التسعير واضحة ومعروفة وأن تشمل الأسعار كافة تكاليف الإنتاج ومخاطره وعائداته[46].
- تحديد طريقة حساب وخصم الدفعات التي سيتم دفعها مقدما للمزارعين وترتيبها.
- عدم تغير السعر عند التسليم وعدم تأخر الشركة في دفع ثمن المحصول[47].

4-1-3 مدخلات الإنتاج:

- يجب وضع الشروط المتعلقة بمدخلات الإنتاج في حالة إمداد المزارعين بها من التقاوي, الأسمدة, المبيدات, تقديم سلف نقدية بعد توقيع العقد, تقديم المشورة الفنية وغيرها من مدخلات يمكن إمداد المزارعين بها .
- يتم تحديد الطرف المسئول عن تزويد المزارعين بالمدخلات الزراعية علي أن تستوفي هذه المدخلات معايير الجودة.
- تحديد الأسعار الخاصة بكافة المدخلات وكذا الخدمات المقدمة مثل تكلفة عمليات التبريد، والفرز، والتعبئة، علي أن يتم توفيرها بأسعار لا تتجاوز أسعار السوق, كما يجب أن تسلم هذه المدخلات في الوقت المتفق عليه حتي يستخدمها المزارعون بالشكل الأمثل[48].
- يتم تحديد طريقة نقل المحاصيل الواجب استخدامها في فترة ما بعد الحصاد وتحديد الطرف الذي سيقوم بتوفيرها.

---

[44] النمر, هدي صالح, (دكتور), وأخرون, مرجع سابق.

[45] سالم, محمد حمدي, (دكتور), مرجع سابق.

[46] فايد, أمل عبد الرسول أحمد, (دكتور), حرحش, مها السيد عبد الحفيظ, (دكتور), مرجع سابق.

[47] عبد الجليل, هبة حسن , واخرون , مرجع سابق.

[48] فايد, أمل عبد الرسول أحمد, (دكتور), حرحش, مها عبد الحفيظ, (دكتور), مرجع سابق.

- تقديم مدخلات الانتاج بأسعار منخفضة عن الأسعار الموجودة في السوق, ويمكن توفيرها بدون مقابل ويتم خصمها تكلفتها عند شراء الإنتاج من المزارعين[49].
- ضمان آلية تمويل العملية التعاقدية ووفقا لتلك الآلية يتم إلزام الطرف المشتري يدفع 10% من القيمة المتفق عليها بالعقد كمقدم تعاقد, يتم إيداعها في احد البنوك لحساب مركز تسجيل العقود لحين إتمام العملية التعاقدية, يتم الاستفادة من قيمة الفائدة علي المبلغ المودع في تمويل العملية التعاقدية[50].
- ضمان عدم تأخير وصول مستلزمات الإنتاج[51].

4-1-4 متطلبات خاصة بالمزارعين:

- التزام المزارعين بمنع تسويق إنتاجهم خارج العقود التي تم توقيعها.
- التزام المزارعين بعدم تحويل المدخلات التي تم تسليمها لهم من قبل المشتري وفقا للعقد الموقع لاستخدامات أخري أو في غير إنتاج المحصول المتفق عليه في العقد.

4-1-5 متطلبات خاصة بتسوية المنازعات:

- إخضاع العقود بمجرد الاتفاق عليها للمراجعة والفحص لضمان تجنب أي انتهاك قد يقع علي أي من الطرفين وعند الاقتضاء التصدي له, وتحديد الطريقة التي يمكن إنهاء العقد بها أو تجديده.
- ينبغي توفير آليات أخري للتفاوض مثل الاجتماعات الدورية تتم عن طريق الجمعيات التعاونية التي يمكن للمزارعين فيها التعبير عن مخاوفهم وأرائهم, تحديد طرف ثالث محايد يساعد أطراف العقد في حال نشوء نزاعات.
- وجود نظام قضائي متخصص يتم الرجوع إليه حال وجود أي منازعات قد تنشأ بين أطراف التعاقد.

4-2متطلبات خاصة بمركز الزراعات التعاقدية:

- إعادة النظر في قانون إنشاء مركز الزراعات التعاقدية بحيث يتضمن تحفيز المزارعين علي الزراعة التعاقدية, وتحديد الغرض من تسجيل العقود والآثار القانونية المترتبة علي التسجيل.

---

[49] عامر , عادل,مرجع سابق.

[50] النفيلي, الحسيني أحمد الحسيني, حسين, محمد علي عبده, مرجع سابق.

[51] عبد الجليل, هبة حسن وآخرون, مرجع سابق.

- أن يتضمن مجلس إدارة المركز ممثلين من النقابات, الجمعيات التعاونية الزراعية كممثل للمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة فى كل مركز من مراكز المحافظة.
- وضع هيكل تنظيمي للمركز بما يتناسب مع المهام المنوطة به وتدعيمه بالكوادر المؤهلة.
- إعداد المركز لقائمة بالمحكمين من الخبراء المشهود لهم بالكفاءة والنزاهة للفصل في أي نزاعات قد تنشأ بين أطراف التعاقد خاصة أثناء الاستلام.
- منح المركز درجة عالية من الاستقلال المالي والإداري وتكوين وحدات فرعية تابعة له بالمحافظات[52].
- تحديد الرسوم المدفوعة من المزارعين مقابل إبرام العقود.
- أن يقوم المركز بإجراء دراسات للسوق لمعرفة الاحتياجات الفعلية, الكميات والمساحات المطلوبة من كل محصول قبل موسم الزراعة والمواعيد المناسبة للزراعة والكميات المطلوبة للأسواق الخارجية وتحليل الأسعار, ووضع سعر استرشادي للسلع ومد المزارعين والمنتجين بها أثناء التعاقد[53].
- التنسيق بين الجهات المختلفة في وفتح نوافذ تسويقية وتمويلية وإجراء دراسات تسويقية وتمويلية وتسجيل العقود.
- أن يكون تعامل الجمعيات التعاونية من خلال مركز الزراعات التعاقدية.
- قيام المركز بمساعدة المزارعين علي اختيار المناطق ذات البيئة الأمثل لزراعة المحصول و الالتزام بالشروط البيئية مثل التقليل من استخدام السماد الكيميائي.
- دعم وتوجيه البحوث والدراسات لإيجاد الحلول للمشاكل الواقعية والمتعلق منها بأسباب عزوف الزراع عن الاستمرار أو التوسع في بعض الزراعات، وحث البحث العلمي على استنباط وإنتاج أصناف تقاوى حديثة عالية الإنتاج ومقاومة الأمراض وملائمة التغيرات المناخية والبيئة لتحسين الإنتاجية الزراعية .
- قيام المركز بمساعدة المزارعين في الحصول علي شهادة اعتماد GLOBALG.A.P المعيار العالمي للممارسات الزراعية الجيدة وهي مجموعة من المعايير الزراعية المعترف بها دوليا من أكثر من 100 دولة وتهدف الي وضع معيار واحد للممارسات الزراعية الجيدة مع منتجات مختلفة قادرة علي ملاءمتها الزراعية العالمية وتحقيق الزراعة الآمنة والمستدامة في جميع أنحاء العالم,حيث تقدم إرشادات حول ممارسات الإنتاج

---

[52] النمر, هدي صالح, (دكتور), وآخرون, مرجع سابق.

[53] عثمان, يحي محمد أحمد, هاشم, رحاب عطية, دراسة اقتصادية للزراعة التعاقدية لمحصول القطن مع الإشارة بصفة خاصة لمحافظة بنى سويف , معهد بحوث الاقتصاد الزراعي, 2018.

المستدام في كل ما يتعلق بالزراعة مثل المبيدات, والتسميد, والنظافة, والعمالة, وغيرها فهي تضمن سلامة الأغذية واستدامتها مما يضمن للمزارعين تصدير إنتاجهم طبقا للمواصفات والمعايير العالمية[54].

- الاستعانة بخبرات المراكز البحثية (مركز بحوث الصحراء ومركز البحوث الزراعية) والاستفادة من ثقة المزارعين لتقديم الخدمات الفنية والإشرافية والإرشادية لتطبيق الزراعة التعاقدية [55].

3-4 متطلبات خاصة بدور الجمعيات التعاونية:

- العمل علي تطوير الجمعيات التعاونية المنظمة لشئون صغار المزارعين من خلال بتعديل آليات ومجالات عملها وبنيتها التنظيمية للحد من المشكلات التي تواجهها مثل تدني مستوي الخدمات التي تقدمها, وغياب الكفاءات الإدارية الموجودة فيها, والحد من الآثار السلبية لمشكلة التفتت الحيازي التي تعاني منها الزراعة المصرية والتي تعد المعوق الأساسي لتفعيل الزراعة التعاقدية[56].
- قيام الجمعيات التعاونية بتجميع المزارعين وإجراء العقود معهم علي أن تقوم بتمثيل المزارعين في عقد مجمع للقيام بالتجميع والإشراف الفني والالتزام أمام الطرف المشتري بتسليم المحصول حسب المواصفات المتفق عليها علي أن تحصل نسبة ضئيلة من ثمن المحصول, مما يعمل علي التغلب علي مشكلة تفتيت الحيازة.
- قيام الجمعيات التعاونية بعمل حملات توعية وعقد ندوات وورش عمل للمزارعين تتضمن التعريف بمزايا الزراعة التعاقدية وأفضل فترات التعاقد والجهات المتعاقدة وأشكال التعاقد وطرق تحديد السعر وبنود العقد, بالتعاون مع مقدمي خدمات الإرشاد الزراعي [57].
- ضرورة قيام الجهاز الإرشادي بتوعية المبحوثين بأهمية إنتاج محصول عالي الجودة حتي لا يتعرض المبحوثين للخسارة والإخلال ببنود العقد من خلال توفير التقاوي الجيدة للمزارعين المتعاقدين لزيادة الإنتاجية مما يؤدي إلي خفض التكلفة الإنتاجية للأردب من المحصول الناتج[58].
- قيام الجمعيات التعاونية الزراعية بتوفير مستلزمات الإنتاج بأسعار مناسبة لحين جمع المحصول, وتفعيل دورها للقيام دور الوسيط لضمان تسويق المحصول.

---

54 GLOBALG.A.P. (globalgap.org)

55 الشافعي, حسن محمود حسن, مرجع سابق.

56 النمر , هدي صالح, (دكتور), وأخرون, مرجع سابق.

57 شلبي, أسماء حامد, إدراك زراع البطاطس لأبعاد الزراعة التعاقدية ومرتقبات العمل الإرشادي الزراعي فيها ببعض قري مركز بلقاس محافظة الدقهلية , مركز البحوث الزراعية , معهد بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية, 2013.

58 المليجي, ابتسام بسيوني راضي, رؤية زراع الموالح للزراعة التعاقدية بمركز أجا محافظة الدقهلية, معهد بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية, 2013.

- قيام الجمعيات التعاونية بإنشاء شركة مساهمة للقيام بتسويق المنتجات الزراعية وتسهيل التسويق وتقليل المخاطر التسويقية وضمان تسويق المحصول بأسعار مجزية وبالتالي تحقيق دخول مستقرة للمزارعين الأمر الذي يسهم في زيادة الإنتاج ورفع نسبة الاكتفاء الذاتي منه.
- تفعيل دور التعاونيات في تقديم المشورة وتقديم الدعم الفني والإرشادي والتمويلي ومساعدة المزارعين في الممارسات الزراعية الجيدة وتدريبهم علي الالتزام بمعايير الجودة ومواصفات الإنتاج وتقليل المخاطر علي المزارعين, ومساعدة المنتجين في توفير احتياجاتهم من الإنتاج الزراعي بجودة عالية وبالمواصفات المطلوبة[59].
- قيام الجمعيات التعاونية بتعزيز مهارات المزارعين التفاوضية مع المشترين دون اللجوء للوسطاء[60].
- العمل علي إيجاد آلية للمتابعة أثناء الزراعة للوقوف علي المشاكل قبل حدوثها, وتطبيق معايير الجودة والسلامة العالمية في كافة مراحل الزراعة.
- تشجيع ومساعدة صغار المزارعين على إنتاج الحاصلات الزراعية ذات الميزة التنافسية للتصدير , والقيام بتذليل العقبات أمام الصادرات المصرية بالأسواق الخارجية.
- تمثيل فئة صغار المزارعين في المعارض الدولية وكذلك في الزيارات التي يتم تنظيمها للأسواق الخارجية[61].
- إنشاء صناديق مخاطر لمصلحة صغار المزارعين عن طريق دفع قيمة مالية ثابتة علي المساحة المنزرعة المتعاقد عليها للحد من الآثار السلبية للكوارث الطبيعية وغيرها من مخاطر الآفات التي تتعرض لها المحاصيل والحد من آثارها[62].
- ضرورة تفعيل دور الجمعيات التعاونية الزراعية علي سبيل المثال الجمعية العامة لمنتجي المحاصيل الزيتية, حيث أن تلك الجمعيات لديها بيانات بالمساحات التى يمكن زراعتها والمزارعين[63].
- المساهمة في تطوير نظم زراعية حديثة للتسويق والتداول للمنتجات الزراعية والتعاقدية.

---

59 الضالع, أشرف محمد علي, دور الزراعة التعاقدية في سد الفجوة الغذائية من محصول الذرة الشامية في الزراعة المصرية, معهد بحوث الاقتصاد الزراعي, 2017.

60 الجمعية العامة للأمم المتحدة، الحق في الغذاء،مرجع سابق.

61 زيادة, عبد الكريم حامد, البعلي, عصام محمد, مرجع سابق.

62 الغنام, عادل فهمي, عبد الله, أمير محمد, مرجع سابق.

63 محمود دسوقي, (8 مايو, 2021), الزراعة التعاقدية السبيل الأفضل لسد احتياجات مصر من الزيوت, جريدة الاهرام, https://gate.ahram.org.eg/News/2711570.aspx

المراجع

المراجع العربية:

1- البنك الإسلامي للتنمية, النمو الشامل تسخير سلاسل القيمة لصالح صغار المزارعين , 2020.

2- الشافعي, حسن محمود حسن, اتجاهات الزراع نحو الزراعة التعاقدية بمركز الخارجة بمحافظة الوادي الجديد, مركز بحوث الصحراء, شعبة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية, قسم الإرشاد الزراعي, 2017.

3- الضالع, أشرف محمد علي, دور الزراعة التعاقدية في سد الفجوة الغذائية من محصول الذرة الشامية في الزراعة المصرية, معهد بحوث الاقتصاد الزراعي, 2017.

4- الغنام, عادل فهمي, عبد الله, أمير محمد, دراسة اتجاهات المزارعين نحو الزراعة التعاقدية بمنطقة البستان , قطاع النوبارية, مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي, مجلد(32), العدد(3), الإسكندرية, يوليو- سبتمبر , 2011.

5- المليجي, ابتسام بسيوني راضي, رؤية زراع الموالح للزراعة التعاقدية بمركز أجا محافظة الدقهلية, معهد بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية, 2013.

6- النفيلي, الحسيني أحمد الحسيني, حسين, محمد علي عبده, دراسة اقتصادية لتطبيق الزراعة التعاقدية في الإنتاج الزراعي المصري (المزايا, المحددات, الية التطبيق), جامعة المنصورة, معهد بحوث الاقتصاد الزراعي, 2018.

7- النمر, هدي صالح, (دكتور), وآخرون, الزراعة التعاقدية مدخل للتنمية المستدامة, معهد التخطيط القومي, قضايا التخطيط والتنمية رقم (310), 2019.

8- امبارك, محمد عبد الله, آراء زراع محصول البطاطس في الزراعة التعاقدية ببعض قري محافظة المنيا, مركز البحوث الزراعية, معهد بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية بملوي, 2014.

9- سليمان, سرحان, (دكتور), محاضرة عن الزراعة التعاقدية, مديرية الزراعة بمحافظة كفر الشيخ, بتاريخ 2015/12/23.

10- شلبي, أسماء حامد, إدراك زراع البطاطس لأبعاد الزراعة التعاقدية ومرتقبات العمل الإرشادي الزراعي فيها ببعض قري مركز بلقاس محافظة الدقهلية , مركز البحوث الزراعية , معهد بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية, 2013.

11- عبد الجليل, هبة حسن وآخرون, دراسة تحليلية لمعارف واتجاهات الزراع نحو الزراعة التعاقدية في محافظة الشرقية, جامعة الزقازيق, كلية الزراعة, قسم الاقتصاد الزراعي, 2019.

12- عثمان, يحي محمد أحمد, هاشم, رحاب عطية, دراسة اقتصادية للزراعة التعاقدية لمحصول القطن مع الإشارة بصفة خاصة لمحافظة بني سويف , معهد بحوث الاقتصاد الزراعي, 2018.

13- عيسي, حسن ادم حسن, معارف واتجاهات المزارعين نحو الزراعة التعاقدية وأثرها علي التنمية الريفية, دراسة ماجستير, جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا, كلية الدراسات العليا, قسم الارشاد الزراعي والتنمية الريفية, 2021.

14- فايد, أمل عبد الرسول أحمد, (دكتور), حرحش, مها السيد عبد الحفيظ, (دكتور), الوضع الراهن للزراعة التعاقدية لمحصول بنجر السكر بالنوبارية والدور المرتقب للإرشاد الزراعي فيها, جامعة دمنهور, كلية الزراعة, قسم الاقتصاد والإرشاد الزراعي والتنمية الريفية, 2016.

15- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة, مصلحة الزراعة وحماية المستهلك, الأعمال التجارية وصغار المزارعين, 2001.

16- منظمة الأغذية والزراعة (الفاو), الخطوط التوجيهية لعمليات للزراعة التعاقدية المسئولة، شعبة البنية الأساسية الريفية والبنك الإسلامي للتنمية, النمو الشامل تسخير سلاسل القيمة لصالح صغار المزارعين, لصناعات الزراعية، 2015.

17- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة, الزراعة التعاقدية من أجل شراكات أفضل بين المزارع وقطاع الأعمال, تجربة بنك التنمية الآسيوي في الصين , ترجمة مشروع تطوير الإرشاد الزراعي ونقل التكنولوجيا التابع لبرنامج التعاون الفني بين منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ووزارة الزراعة السعودية, الرياض, 2016.

18- همام, ناصر محمد عوض, دور الزراعة التعاقدية في تحقيق التكامل الرأسي للزراعة المصرية, جامعة المنصورة , معهد بحوث الاقتصاد الزراعي , 2017.

المراجع الأجنبية:

Mwambi, Mercy Mai, Others, Does contract farming improve smallholder income? the case of avocado farmers in Kenya, 2014.

المواقع الالكترونية:

1- موقع جريدة المال https://almalnews.com/l/

2- موقع جريدة الوطن https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/408989.html

3- موقع جريد الأرض https://www.elaard.com/64914

4- موقع جلوبال جاب GLOBALG.A.P. (globalgap.org)

5- موقع جريدة الأهرام https://gate.ahram.org.eg/News/2924488.aspx

6- موقع جريدة الأهرام https://gate.ahram.org.eg/News/2711570.aspx

7- موقع جريدة الأهرام https://gate.ahram.org.eg/News/2924488.aspx